تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لسياسات الأمن الغذائي في العراق

Assessment of the economic and social impact of Iraq's food security policies

أ.د ماجد صدام سالم م.د مريم عبد الهادي أكوش
جامعة بغداد – المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية
PH.D Majid Saddam Salim , D. Maryam Abdulhadi Akush
Baghdad University/National Centre for Population and Demographic Studies

الملخص:

يُعد الأمن الغذائي من القضايا الحيوية المهمة التي تؤثر على التنمية المستدامة في العراق، والذي يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة، وتهدف سياسات الأمن الغذائي إلى ضمان توفر الغذاء بشكل مستدام وآمن لجميع السكان، وان تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لسياسات الأمن الغذائي في العراق يُظهر أهمية هذه السياسات في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة السكان، وهذا الامر يتطلب تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف الأمن الغذائي، وبالرغم من التحديات فإن الاستراتيجيات الفعالة يمكن أن تُحدث فرقاً كبيراً في حياة المواطنين وتساعد في بناء مستقبل أفضل للعراق.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي ، التنمية المستدامة، السياسات الحكومية ، الاقتصاد المحلي

Abstract

Food security is a vital issue affecting Iraq's sustainable development food security policies aimed at ensuring sustainable and safe food for all people The assessment of the economic and social impact of Iraq's food security policies demonstrates the importance of such policies in promoting sustainable development and improving the quality of life, Cooperation between the Government, the private sector and civil society is required to achieve food security goals. Despite the challenges, effective strategies can make a big difference to citizens' lives and help build a better future for Iraq.

Keywords: food security, sustainable development, government policies, local economy

مقدمة

الأمن الغذائي يعد من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية وفي مقدمتها العراق، ويُشير الأمن الغذائي إلى قدرة الأفراد والمجتمعات على الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ وبأسعار مناسبة، مما يسهم في تحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية المستدامة في هذا السياق، ولكي يتم تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لسياسات الأمن الغذائي في العراق، حيث تتعدد التحديات والمخاطر التي تواجه النظام الغذائي العراقي، واعتمدت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٢٠ العديد من السياسات لتحقيق الأمن الغذائي بعد جائحة كورونا، منها زيادة الإنتاج المحلي من خلال دعم الزراعة المحلية وتوفير مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور ومياه ، وكذلك استيراد الغذاء لتعويض العجز في الإنتاج المحلي، وخاصةً في السلع الأساسية مثل القمح و الرز، فضلاً عن برامج الدعم من خلال تقديم الدعم المالي والاقتصادي للأسر الفقيرة ومساعدتها في الحصول على الغذاء بأسعار معقولة. وبالرغم من امتلاك العراق للمقومات الطبيعية والبشرية التي ساهمت في زيادة المساحات المزروعة للمحاصيل الا أنْ كميات الانتاج لم تكن بالمستوى المطلوب، إذ تراجعت مستويات الانتاج مقابل نمو السكان وهذا ادى الى الاعتماد على الاستيراد بكميات كبيرة وللعديد من المحاصيل ومنها الحبوب والخضروات والبقوليات وغيرها.

مشكلة البحث: ماهو الاثر الاقتصادي والاجتماعي على السكان من خلال سياسات الامن الغذائي التي اتبعها العراق .

فرضية البحث: لسياسات الامن الغذائي الاقتصادية والاجتماعية الاثر الكبير في استقرار السكان والاسواق التجارية في العراق .

اهمية وهدف البحث: تعد السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي في العراق ذات أهمية كبيرة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، من خلال فهم الأبعاد المختلفة لهذه السياسات، ويمكن تحقيق تحسينات ملموسة في حياة المواطنين وتحسين مستوى المعيشة، ومعرفة اهم التحديات الراهنة والمستجدة والتي تتمثل بأغلب مفاصل الحياة ومنها الفقر والتحضر وعدم المساواة في الدخل وغيرها، ومعرفة المشاكل التي يواجهها العراق في الامن الغذائي ومنها ارتفاع معدل الهزال ونقص التغذية والسمنة والامراض المزمنة وغيرها.

لذلك فان هدف البحث هو تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الأمن الغذائي المتبعة من قبل الحكومة العراقية وخاصة بعد عام ٢٠٢٠ أذ توالت الأزمات الاقتصادية والنزاعات في العالم، مما أدى إلى تفاقم مشكلات الأمن الغذائي .

مفاهيم ومصطلحات:

١- السيادة الغذائية (Food Sovereignty): أنْ السيادة الغذائية هي حق الشعوب والمجتمعات والدول في تحديد سياستهم الزراعية والعمل وصيد الاسماك والغذاء والارض، وانها تتضمن بأن كل الناس لهم الحق بالغذاء المناسب ثقافيا والمغذي والآمن وبالموارد الانتاجية والقدرة على ادامة انفسهم ومجتمعاتهم من قبل لجنة التخطيط العالمية للسيادة الغذائية عام ٢٠٠٢ (Jonsen, 2005, p. 12) .

٢- الفجوة الغذائية (Nutrition gap): مصطلح يُشير الى الفارق الحاصل بين كمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات وكربوهيدرات، وتتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من عام الى اخر بسبب التغيير في الانتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك وتقلبات الاسعار العالمية للسلع الغذائية (الزهيري، ٢٠١٨، صفحة ٢٧) .

٣- النظام الغذائي المستدام sustainable food system): ويعتبر نظام غذائي مستداما إذا كان يمكنه توفير الأمن الغذائي والتغذية مع ضمان عدم المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل (الفاو، ٢٠١٨) .

٤- أهداف التنمية المستدامة SDGs : هي عبارة عن مجموعة من الاهداف تتألف من سبعة عشر هدف متفق عليها دوليًا، والتي تلتزم كافة البلدان، بما فيها العراق، بالوفاء بها، ومن بين أهداف التنمية المستدامة الهدف الثاني يتصور عالمًا بلا جوع وآمنًا غذائيًا وعلى وجه الخصوص، فإن هدف التنمية المستدامة الثاني يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسن التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة. (العالمي، ٢٠١٨، صفحة ١٨) .

الدراسات السابقة:

١- الامن الغذائي في العراق الواقع والطموح : هي دراسة نشرت ككتاب لدكتور عباس فاضل السعدي عام ١٩٩٠ وتعتبر من الدراسات الرائدة التي تناولت الامن الغذائي في تلك الفترة وتناولت عمليات الانتاج الزراعي وعمليات التوازن بين السكان وانتاج الغذاء ومقومات الامن الغذائي العراقي (السعدي، ١٩٩٠) .

٢- تحديات ومعوقات تحقيق الامن الغذائي في العراق وأفاقه المستقبلية: دراسة لدكتورة بشرى رمضان ياسين نشرت في مجلة دهوك المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠١٤. وقد تناول البحث معوقات الامن الغذائي بالاضافة الى حالة الفقر التي يمر بها العراق (ياسين، ٢٠١٤) .

٣- أهمية القطاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي في العراق: بحث منشور في المؤتمر السادس عشر في ٢٠٢٣ جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد لعبد الجبار خضر خبيت، وسعد امجد النعيمي ومزاحم ماهر علي في عدم وجود سياسات زراعية بعد عام ٢٠٠٣ تضمن الامن الغذائي للعراق (علي، ٢٠٢٣) .

٤- التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق: بحث منشور ل سلام منعم زامل ألشمري في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الكوفة ٢٠٠٩ لتسليط الضوء على واقع ومستقبل التنمية الزراعية والقطاع الزراعي ومفهوم وطبيعة الأمن الغذائي ومتطلباته في الاقتصاد العراقي وعرض مجموعة من الوسائل والسياسات لتنمية وتطوير الزراعة العراقية وتحقيق مبدأ الأمن الغذائي في العراق (الشمري، ٢٠٠٩) .

اولا: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

وقد شاع مفهوم الأمن الغذائي في السنوات الاخيرة دون التوصل الى صيغة محددة ودقيقه، إذ ترى الاسكوا بأن الأمن الغذائي هو الوضع الذي يكون فيه بلد ما أو منطقة أو العالم ككل غير معرض لحدوث ازمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمان (الاسكوا، ١٩٨٦، صفحة ١).

أما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي على أنهُ حصول كل السكان في البلد المعني وفي كل الاوقات على غذاء كافي لحياة نشيطة وسليمة، وعناصرهُ الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله (Bank, 2002). وقد عُرف الأمن الغذائي ايضاً على انهُ (استطاعة البلد أو البلدان من تأمين المواد الغذائية الضرورية لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات اللازمة والاساسية لنمو السكان وبقاءه في صحة حسنه).

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الاسرة فهو الآخر يؤكد ضرورة تأمين احتياجاتها الاساسية من المواد الغذائية تتصدرها سلعة الحبوب، فالأسرة هي نواة المجتمع ولكي تزرع وتنتج لابد من أن تكون امنه على غذائها ولا تتعرض الى الاحتياجات على مدار العام (العماري، ٢٠٠٢، صفحة ٧)، أما على صعيد الدولة فأن الأمن الغذائي لأي دولة ما يعني عدم تعرض سكانها لأية ازمات غذائية تحت أي ظرف أو زمان أو كان، ويدل هذا على أنْ الامن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وينجم عن عدم أمكانية تحقيق الأمن الغذائي الكثير من المخاطر التي لا يُمكن تجاهلها ومنها (الناصر، ١٩٩٨) :.

١. المخاطر الاجتماعية والصحية كالمجاعة والانحلال الاجتماعي والخلقي.

٢. المخاطر الاقتصادية ويعني انخفاض الدخل الفردي والانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. المخاطر السياسية فأن الغذاء اصبح سلاحاً سياسياً لممارسة الضغوط المختلفة على سلطات الدول التي هي في حالة استيراد الغذاء من المصادر الخارجية.

يُمكن تقسيم الأمن الغذائي إلى أربعة أبعاد رئيسية:

١. التوافر: يتعلق هذا البعد بمدى توافر المواد الغذائية على المستوى الوطني يتطلب توافر الغذاء زراعة ناجحة وإنتاجاً كافياً لتلبية احتياجات السكان. تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة FAO إلى أن الزراعة المستدامة هي الحل لمواجهة التحديات المرتبطة بتزايد عدد السكان.

٢. الوصول الى الغذاء: يشير هذا البعد إلى القدرة الاقتصادية للأفراد على الحصول على الغذاء، حيث يُعتبر الدخل والاقتصاد المحلي المحددين الرئيسيين. وفقاً لتقرير البنك الدولي، يعيش حوالي٩,٢% من سكان العالم تحت خط الفقر، مما يعيق وصولهم إلى أغذية كافية وصحية.

٣. الاستخدام: يتعلق بكيفية استهلاك الطعام وتأثير ذلك على الصحة العامة، يجب أن يكون الغذاء المتاح غذاءً مغذياً، يساهم في تعزيز الصحة والرفاهية. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية OMS، تؤدي نقص التغذية إلى زيادة خطر الأمراض المزمنة.

٤. الاستقرار: يُشير هذا البعد إلى الاستدامة في توافر الغذاء على مدى الزمن، أي التأكد من عدم تضرر مصادر الغذاء بسبب الأزمات الطبيعية أو الاقتصادية، الوفيات الناتجة عن الأوبئة أو الكوارث الطبيعية يمكن أن تؤدي

إلى انقطاع في الإمدادات الغذائية، كما حدث خلال جائحة كوفيد-١٩، ومن خلال مشاركة الرجال والنساء في عمليات صنع القرار، ومجتمع مدني قوي وفعال وأطر تنظيمية قوية مع الاخذ بنظر الاعتبار أن الزراعة وحقوق الاراضي وأسواق الغذاء وأسعار الغذاء والمهارات المرتبطة بها والكل يخضع لحكم القانون (الحديثي، ٢٠١٨، صفحة ٥٦٢).

ويمثل الأمن الغذائي عنصرًا محوريًا لاستقرار العراق وتنميته، إذ تم اتخاذ خطوات فعالة لتحسين إدارة الموارد وزيادة الإنتاجية الزراعية، فإن العراق سيكون قادرًا على التغلب على تحديات الأمن الغذائي وضمان مستقبلٍ صحي ومستدام لسكانه. وقد تم إجراء مراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية لصياغة مجموعة من السياسات والتغيرات المؤسسية لتحقيق أهداف ضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي، وتم في ذلك إنشاء لجنة استشارية تضم المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي. (الزراعية، ٢٠٢٢، صفحة ٤٦).

ثانيا: التحديات الرئيسية للأمن الغذائي في العراق

يُعد الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على صحة المجتمعات واستقرارها، ويواجه العراق العديد من التحديات التي تهدد الأمن الغذائي لسكانه، على الرغم من الموارد الغنية والموقع الجغرافي المتميز، فإن مجموعة من العوامل الزراعية والبيئية والسياسية تعيق تحقيق الأمن الغذائي المستدام، تاريخياً، كان العراق يُعرف بأنه "موطن الحضارة"، إذ كانت الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد، ومع ذلك، شهدت العقود الأخيرة من الصراعات والحروب وعدم الاستقرار السياسي تدهوراً كبيراً في القطاع الزراعي، وابرز هذه التحديات:

١- الندرة المائية : يُعاني العراق من نقص حاد في المياه بسبب التغييرات المناخية وتغيرات التدفق في نهري دجلة والفرات، ووفقاً لتقرير "الأمن المائي والغذائي في العراق"، يتوقع أن تزداد نسبة ندرة المياه بحلول عام ٢٠٣٠، مما يؤدي إلى تقليص الأراضي المروية وتقليل الإنتاج الزراعي، ويُعتبر نقص المياه أحد أبرز المعوقات أمام الزراعة في العراق، تشير التقارير إلى أن ٤٠% من أراضي الزراعة في العراق تعاني من نقص المياه، كما تراجعت كميات المياه الواردة من نهري دجلة والفرات، تعاني الكثير من المناطق الزراعية من نقص في المياه على الرغم من وجود مشاريع تهدف إلى تحسين أنظمة الري، إلا أن العديد من هذه المشاريع غير مكتملة.

وأنْ موقع العراق كدولة مصب يضعه في موقف حرج لأنه يتأثر سلباً بأجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى نهري دجلة والفرات (تركيا وسوريا)، واستكمال المخططات التركية والسورية لإستثمار مياه دجلة والفرات وخاصة تركيا بانجاز مشروع شرق الأناضول ببناء (٢٢) سداً لتلبية متطلبات مشاريعها الاروائية. كذلك اثرت المشاريع التي نفذتها ايران على الانهار الحدودية المشتركة مع العراق وتحويل مجرى بعض الانهر إلى داخل اراضيها إضافة إلى تصريف مياه البزل بإتجاه الانهار العراقية. وبهذا فان هذه المشاريع للدول الثلاثة من المتوقع ان تشكل تحديين رئيسيين بحلول عام ٢٠٣٥ وكما يلي: انخفاض إيرادات العراق المائية وبمعدل يصل إلى مليار متر مكعب سنوي ما يؤدي إلى خفض الإيرادات المائية عند الحدود من ٧.٤٣ مليار م^3 عام ٢٠١٥ إلى ٥.٢٨ مليار م^3 بحلول عام ٢٠٣٥ ، فضلا عن وجود ضائعات مائية مما يضعف من كفاءة الري الحقلي لتصل إلى أقل من ٥٠% إزدياد التراكيز الملحية من ٣٢٠ جزءاً بالمليون إلى ٥٠٠ جزء بالمليون بالنسبة لنهر دجلة ومن ٥٤٠ جزءاً بالمليون إلى ٩٣٠ جزء بالمليون بالنسبة لنهر الفرات ، وضعف الاستقرار الامني والسياسي في دول الجوار المتشاركة في المياه (سوريا) وعدم التوصل إلى إتفاقيات شراكة تضمن حقوق مائية عادلة للعراق. (التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨، صفحة ١٤٥) . والجدول (١) يوضح السنوات المائية من حيث مجموع الواردات المائية ٥٠ مليار متر مكعب خلال السنة مع تزايد اعداد السكان من عام ٢٠٠٩ الذي كان يبلغ بحدود ٣٢,٥ مليون نسمة ، ونلاحظ تذبذب الواردات مع ازدياد السكان وانخفاض كبير لعام ٢٠٢١ للواردات بنحو ٣١ مليار متر مكعب على الرغم من ارتفاع السكان الى اكثر من ٤١ مليون نسمة مما قلل من نصيب الفرد الى نحو ٧٥٨ متر مكعب بسنة.

جدول (١) عدد السكان ونصيب الفرد من واردات نهر دجلة وروافده ونهر الفرات للسنوات المائية من

(٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠) الى (٢٠٢٠-٢٠٢١)

السنة المائية	مجموع الواردات (مليار م^3 / سنة)	عدد السكان *	نصيب الفرد من الواردات (م^3 / سنة)
(٢٠٠٩-٢٠١٠)	50.12	٣٢,٤٨٩,٩٧٢	1,542.63
(٢٠١٠-٢٠١١)	47.57	٣٣,٣٣٨,٧٥٧	1,426.87
(٢٠١١-٢٠١٢)	49.11	٣٤,٢٠٧,٢٤٨	1,435.66
(٢٠١٢-٢٠١٣)	56.02	٣٥,٠٩٥,٧٧٢	1,596.20
(٢٠١٣-٢٠١٤)	37.25	٣٦,٠٠٤,٥٥٢	1,034.59
(٢٠١٤-٢٠١٥)	35.34	٣٥,٢١٢,٦٠٠	1,003.62
(٢٠١٥-٢٠١٦)	54.75	٣٦,١٦٩,١٢٣	1,513.72
(٢٠١٦-٢٠١٧)	40.69	٣٧,١٣٩,٥١٩	1,095.60
(٢٠١٧-٢٠١٨)	33.20	٣٨,١٢٤,١٨٢	870.84
(٢٠١٨-٢٠١٩)	93.51	٣٩,١٢٧,٨٨٩	2,389.84
(٢٠١٩-٢٠٢٠)	49.67	٤٠,١٥٠,١٧٤	1,237.09
(٢٠٢٠-٢٠٢١)	31.24	٤١,١٩٠,٦٥٨	758.42

المصدر : وزارة الموارد المائية / دائرة التخطيط والمتابعة / قسم السياسات البيئية

٢- التغير المناخي: يتأثر العراق بظواهر جوية متطرفة، مثل ارتفاع درجا الحرارة والفيضانات، مما أثر على الزراعة بشكل مباشر، وأن الإنتاج الزراعي ق انخفض بنسبة تصل إلى ٣٠% في بعض المناطق نتيجة التغير المناخي، وتؤث التغيرات المناخية بشكل كبير على إنتاج الغذاء في العراق، ومن المتوقع ا تؤثر ظاهرة التغير المناخي Change Climate، سلباً في واقع الموار المائية في العراق وبما يؤدي إلى تفاوت كمية المياه الواردة للعراق من نهري دجلة والفرات، بين زيادات مفاجئة قد تؤدي لحدوث فيضانات او بين شحة تؤدي إلى حصول الجفاف لاسيما وان معدل سقوط الأمطار في العراق قد انخفض عن ما كان عليه قبل عقود من الزمان ما أدى إلى اتساع ظاهرة التصحر في البلاد هذا فضلا عن دخول الجغرافية العراقية في الارتدادات الزلزالية مما قد يؤثر على السدود والسدات القائمة.

وسيؤدي التغير المناخي إلى تفاقم الانخفاض في توفر المياه، وانخفاض إنتاجية العديد من المحاصيل بنسبة ١٦%على الأقل ويمكن أن يؤدي تأث انخفاض توفر المياه بنسبة ٢٠%، وارتفاع درجات الحرارة على إنتاج المحاصيل إلى انخفاض بنسبة ٣,٩% في الناتج المحلي الإجمالي على المد المتوسط، وسوف يقترن ذلك بالزيادات المتوقعة في أسعار المواد الغذائية الناجمة عن انخفاض إنتاج المحاصيل، وبالتالي سيؤثر هذا بشكل غير متناسب على شرائح المجتمع الأكثر فقرا وضعفا من السكان (الدولية، صفحة ٦٠)، ووفقًا لتقرير الفاو، يعاني أكثر من ٤,٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في العراق، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الغذائية القائمة.

٢- الاستقرار السياسي: لا زالت حالة عدم الاستقرار السياسي تلقي بظلالها على السياسات الزراعية والتنموية، وعدم وجود استراتيجيات فعالة لتطوير القطاع الزراعي أو حماية الفلاحين من الآثار السلبية للصراعات، يُعد الفساد من العقبات التي تواجه تنفيذ السياسات الغذائية إذ يتم استغلال الميزانيات المخصصة للزراعة بشكل غير قانوني، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي.

وإلى جانب آثار الاضطرابات التي حدثت في العراق، هناك مخاطر الأزمات الخارجية التي أثبتت أضرارها الحادة على أوضاع الأمن الغذائي، مثل الأزمة الروسية الأوكرانية التي يتسبب استمرارها في تعطيل سلاسل التوريد وتؤثر بشكل أكبر على أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة العالمية، مما يؤدي إلى نقص في الغذاء وارتفاع أسعاره، إذ يعد كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم، فقبل الأزمة كانت هاتين الدولتين تستحوذان على ٣٠% و ٢٠% من صادرات القمح والذرة العالمية على التوالي. (الزراعية، ٢٠٢٢، صفحة ٤)

٣- البنية التحتية: تعد البنية التحتية الزراعية بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي، اذ يعاني العراق من ضعف في شبكات الري، وسوء حالة الطرق والمواصلات التي تعيق وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، ومن الضروري أن يعمل العراق على بناء شراكات مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتطوير استراتيجيات فعالة في مجال الأمن الغذائي، وتقوم الدولة بإعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، ودعم المنتج العراقي. وتعمل الدولة على تحقيق امنها

٤- الغذائي عن طريق العمل على انتاج وتسويق وتنظيم تجارتها كي تكون قادرة على امداد جميع افراد المجتمع في تلك الدولة بالغذاء الكافي وفي كافة الظروف، سواء كانت تلك الظروف مستقرة، أو استثنائية (كوارث، أو ازمات طبيعية أو بشرية) (غنيم، ٢٠٠١، صفحة ١٠).

١- تراجع الإنتاج المحلي: تراجعت نسبة الإنتاج المحلي للفواكه والخضروات بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات، وتشير التقارير إلى أن العراق يستورد ما يقارب ٦٠% من احتياجاته الغذائية، مما يضعف الأمن الغذائي، ويُعاني القطاع الزراعي من نقص الاستثمارات، مما أدى إلى انخفاض الغلال وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وتهدف الحكومة إلى تقديم برامج الدعم المالي والتقني للمزارعين، ولكن تشير الدراسات إلى أن هناك نقصاً في التنفيذ الفعلي لهذهِ البرامج، مما يعوق فعالية هذهِ السياسات.

ويُلاحظ من الجدول (٢) أنْ هناك تذبذب في الانتاج الزراعي المحلي للمحاصيل الزراعية، إذ بلغ انتاج الحبوب في العراق بواقع (٦٥٠٠) طن في سنة ٢٠١٣، وانخفض الانتاج كثيراً في سنة ٢٠١٧ ليبلغ (٣٧٢٨) طن ثم عاود ارتفاع الانتاج في سنة ٢٠٢١ ليبلغ (٥٢٩٧) طن، ويُمكن تعليل سبب ذلك الانخفاض في هذهِ المدة الى سقوط العديد من المحافظات المنتجة لمحاصيل الحبوب بيد تنظيم داعش ومن ثم توقف عمليات التسويق الى سايلوات تلك المحافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار، واجزاء من كركوك) مما تسبب في انخفاض انتاجية العراق في تلك السنوات (الزهيري، ٢٠١٩، صفحة ٦٣)، وفي المدة (٢٠١٧-٢٠٢١) فقد بلغت نسبة التغيير السنوي لإنتاج الحبوب (١٠.٥%)، وهذا يُشير الى وجود زيادة في نسبة انتاج محاصيل الحبوب في هذهِ المدة، نتيجة لتحسن الوضع الامني في العراق.

أما أنتاج الخضروات فقد بلغ (٣٧٣٦) طن في سنة ٢٠١٣ وانخفض سنة ٢٠١٧ ليبلغ (١١٠٥) طن ومن ثم ارتفع الانتاج في سنة ٢٠٢١ ليبلغ (٢١٦٤) طن، ويعود سبب الانخفاض في الانتاج الى تأثير الظروف الامنية والاجراءات التي سمحت باستيراد كميات كبيرة من محاصيل الخضروات مما ادى الى عزوف العديد من الفلاحين عن زراعة هذه المحاصيل بسبب المنافسة الشديدة من قبل المحاصيل المستوردة (الزهيري، ٢٠١٨، صفحة ٨١)، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المحاصيل الاخرى مثل (البقوليات، المحاصيل الصناعية، المحاصيل الزيتية) التي انخفض انتاجها خلال المدة (٢٠١٣- ٢٠٢١)

بسبب الاعتماد على الاستيراد من الخارج أما بالنسبة لمحاصيل الدرنيات والابصال فقد ارتفع انتاجها خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٢١).

جدول (٢)

مقارنة المساحة المزروعة والانتاج للمحاصيل والخضروات للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٧-٢٠٢١)

المحاصيل	٢٠١٣		٢٠١٧		٢٠٢١		نسبة التغيير السنوي للإنتاج للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧	نسبة التغيير السنوي للإنتاج للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٢١
	المساحة المزروعة دونم	الانتاج طن	المساحة المزروعة دونم	الانتاج طن	المساحة المزروعة دونم	الانتاج طن		
الحبوب	١٢٠٨٦	٦٥٠٠	٥٤٤٣	٣٧٢٨	١٣٢٠٦	٥٢٩٧	-١٨.٥	١٠.٥
الخضروات	١١٥٣	٣٧٣٦	٤١٤	١١٠٥	٦٢١	٢١٦٤	-١٧.٦	٢٤
البقوليات	٦٤	٢٣	٢٩	٩	٢٤	١٤	-١٥.٢	١٣.٩
المحاصيل الصناعية	٥٥	٣٦	٢	٧	٠.٠١٣	٠.٠٠٣	-٢٠.١	-٢٤.٩
المحاصيل الزيتية	٥٥	١٧	١٦	٤	١٣	٦	-١٩.١	١٢.٥
الدرنيات والابصال	٢١٧	٨٥	٤٩	٢٨٢	١١٥	٥٤٥	-١٦	٢٣.٣

المصدر : الاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير انتاج المحاصيل والخضروات لسنة ٢٠١٧، ٢٠٢١.

ثالثا: سياسات الأمن الغذائي في العراق

تنقسم جهود الحكومة العراقية لتعزيز الأمن الغذائي إلى عدة محاور رئيسية:

١- زيادة الإنتاج الزراعي: الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة تشجع الحكومات المحلية على استخدام تقنيات الزراعة الحديثة، مثل الزراعة العمودية واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة، وعلى سبيل المثال قامت بعض الدول بتطوير برامج لتمويل الأبحاث الزراعية والمشاريع الابتكارية، من خلال الدعم المالي للمزارعين توفير القروض والتسهيلات المالية للمزارعين لتحفيز الانتاج المحلي وتخفيض الاعتماد على الواردات، يجب زيادة الاستثمارات في البحوث الزراعية وتطوير البنية التحتية للمزارع، لضمان زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية.

٢- إدارة الموارد المائية: خلال السنوات الأخيرة، عملت الحكومة على مشاريع لاستدامة الموارد المائية، مثل إنشاء وترميم السدود وتقنيات الري الحديثة، يُعتبر الماء عنصراً حيوياً في الزراعة، وبدون إدارة مستدامة، ستُهدر الكثير من الموارد. يتطلب ذلك تحسين بنية السدود، والحفاظ على المياه وترشيد استخدامها في الزراعة. يجب على الحكومة العراقية وضع خطط واضحة لإدارة الموارد المائية من أجل تحقيق إمدادات كافية للزراعة.

٣- تطوير سلاسل الإمداد: تحسين سلاسل الإمداد الغذائي يعتبر أمراً أساسياً، يتضمن ذلك تخفيض الفاقد خلال النقل والتخزين، وتحسين البنية التحتية، وتوفير الأسواق المحلية للمزارعين لضمان توصيل المنتج للمستهلكين، وتعزيز الوعي حول الأمن الغذائي والجوانب المرتبطة بالتغذية بين المجتمعات، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تعليمية لمساعدة الناس على فهم أهمية الغذاء الصحي والإنتاج المحلي. وتوجيه الاستثمار نحو تطوير تقنيات الزراعة المستدامة التي يمكنها التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال إقامة دورات تدريبية للمزارعين لرفع مستوى الوعي حول تكنولوجيا الزراعة الحديثة وأساليب الإنتاج المبتكرة.

وتعد السياسات الغذائية في العراق حاجة ملحة لضمان استقرار الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى رغم الجهود المبذولة يبقى هناك ضرورة ملحة لتقييم وإعادة تشكيل هذه السياسات لضمان الفعالية والشفافية. تعد سياسة الأمن الغذائي من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية في أي دولة من دول العالم وفي العراق تتنوع التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، مما يستدعي تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه السياسات بشكل شامل.

رابعا: الأثر الاقتصادي لسياسات الأمن الغذائي

تتأثر الاقتصاديات المحلية بشكل مباشر بسياسات الأمن الغذائي، ولتحسين الأمن الغذائي تحتاج الحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات فعلية لدعم الإنتاج المحلي من خلال تعزيز الزراعة وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع، كما تؤثر السياسات الزراعية بشكل مباشر على أسعار الغذاء وتوافره، ويعاني الكثير من المواطنين من الفقرو البطالة، مما يجعل الوصول إلى الغذاء الكافي والجيد تحديًا كبيراً يواجه السكان، والعمل على توفير الغذاء بأسعار في متناول الجميع سيساعد في تحسين مستويات المعيشة، وتساهم السياسات الفعّالة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، مما يؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات الوطني، وتعد تقنيات الزراعة الحديثة وتطوير البنية التحتية من الضروريات الاساسية لتحسين الإنتاجية.

ومن أهم السياسات التي تؤثر على الاقتصاد هي زيادة الإنتاج الزراعي المحلي من خلال دعم المزارعين وتوفير المدخلات الزراعية، والتأثير على التجارة الخارجية من خلال خفض الاعتماد على الواردات الغذائية فضلاً عن تعزيز الصادرات الزراعية وكذلك تحسين مستوى الأمان الوظيفي من خلال توفير فرص العمل في القطاع الزراعي وأظهرت مؤشرات مسح الأمن الغذائي لعام ٢٠١٦ وجود تباين بين المناطق الحضرية والريفية في معدل البطالة إذ بلغ في المناطق الحضرية ٥،١١% والريفية ٨،٨% على مستوى العراق ، وكان أعلى معدل للبطالة للسكان الحضر في محافظة ميسان وبنسبة ٢،٢٠ % وأعلى معدل بطالة لسكان الريف في محافظة المثنى ١٩% كما ظهر تباين مكاني للمعدل بين المناطق الحضرية والريفية على مستوى المحافظات مما يتطلب إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية والريفية لخلق توازن تنموي مكاني . (التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨، صفحة ٤٤) مما تنعكس التأثيرات الاقتصادية الإيجابية على المجتمعات المحلية، ومن ابرز التحديات الاقتصادية وجود العراق في منطقة غير مستقرة.

ويصنَّف العراق كدولة ذات دخل متوسط أعلى، لكنّ تفشي العنف والصراع منذ عام ٢٠١٤ وما رافقهما من انكماش في الاقتصاد الكلي مما عرض سبل العيش للخطر وزاد من نسبة الفقر وساهم في إضعاف المواطنين فقد ارتفع معدل الفقر من ١٨,٩% عام ٢٠١٢ إلى نحو٢٢,٥% في عام ٢٠١٤ وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠١٨ بأن عدد سكان العراق المحتاجين إلى مساعدة إنسانية يبلغ ٦,٧ مليون نسمة في أيلول ٢٠١٨ منها ٣,٣ مليون امرأة، والاثر الاقتصادي الذي تركته السياسات الحكومية تقليل نسبة الفقر وانخفاض نسبة البطالة.

جدول (٣)

مستوى نسبة الفقر والبطالة على محافظات العراق ٢٠٠٧-٢٠٢١

المحافظة	نسبة الفقر عام ٢٠٠٧	نسبة الفقر عام ٢٠١٢	نسبة الفقر عام ٢٠١٨	نسبة الفقر عام ٢٠٢١	نسبة البطالة ٢٠٢١
دهوك	9.3	5.8	8.6	6	16.7
اربيل	3.4	3.6	6.7	4	8.8
السليمانية	3.3	2	4.5	3	5.7
نينوى	23	34.5	37.7	17	32.8
ذي قار	32	40.9	33.9	41	25.8
المثنى	48.8	52.5	52.1	52	27.3
البصرة	32.1	14.9	16.2	15	21.8
واسط	34.8	26.1	18.7	25	14.9
كركوك	9.8	9.1	7.6	10	15.7
الانبار	20.9	15.4	17	16	18.2
القادسية	35	44.1	47.7	45	11.9
ميسان	25.3	42.3	45.4	43	13.6
بغداد	12.8	12	9.9	13	13.5
ديالى	33.1	20.5	22.5	21	6.9
النجف	24.4	10.8	12.6	11	12.1
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9	15	11.1
كربلاء	36.9	12.4	13.8	12	8.3
بابل	41.2	14.5	11.1	15	5.5

المصدر١ وزارة التخطيط العراقية مسوحات الأحوال المعيشة في العراق واقليم كردستان ٢٠٠٧-٢٠٢١

ويُلاحظ في الجدول (٣) اعلاه والشكل (١) والخريطة (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) أنْ نسبة الفقر تتباين بين المحافظات بشكلٍ كبير للمدة (٢٠٠٧- ٢٠٢١) إذ انخفضت نسبة الفقر في محافظات اقليم كردستان، وارتفعت النسبة في محافظات الوسط والجنوب وهذا مؤشر خطير على الحكومة مراجعة السبل والاجراءات المتخذة للتقليل من الفقر، على الرغم من ان العراق واجه تحديات خطيرة في مايخص المستوى المعاشي ومعدلات الفقر اخذت بالازدياد نتيجة لظروف الحظر بسبب جاحئة كورونا وتوقف الكثير من الاعمال (باقر، ٢٠٢٢، صفحة ٤) .

وفي الخريطة (٤) يُلاحظ أنْ هناك تبايناً كبيراً في نسبة الفقر في محافظات العراق لسنة ٢٠٢١ وان الفقر في داخل العراق موزع بصورة غير متساوية وقُسمت الخارطة على فئات هي:

١- الفئة الاولى: وتتراوح قيمة هذهِ الفئة بين (٤١-٥٣%) وتشمل المحافظات الاشد فقراً وتتمثل في محافظة (المثنى، القادسية، ميسان، ذي قار) بنسبة فقر (٥٢%، ٤٥%، ٤٣%، ٤١%) لكل منهم على التوالي، إذ تعد محافظة المثنى واحدة من افقر المحافظات في العراق على الرغم من قلة عدد سكانها.

٢- الفئة الثانية : وتتراوح قيمة هذهِ الفئة بين (٢١-٢٥%) وتشمل المحافظات التي ترتفع فيها قيمة الفقر وتتمثل في كل من محافظة (واسط وديالى) بنسبة فقر بلغت (٢٥% ، ٢١%) لكل منهم على التوالي.

٣- الفئة الثالثة : وتتراوح قيمة هذهِ الفئة بين (١٥-١٧%) وتشمل المحافظات المتوسطة الفقر وتتمثل في كل من محافظة (نينوى، الانبار، البصرة، صلاح الدين، بابل) بنسبة فقر بلغت (١٧%، ١٦%، ١٥%، ١٥%، ١٥%) لكل منهم على التوالي.

٤- الفئة الرابعة: وتتراوح قيمة هذهِ الفئة (١٠-١٣%) وتشمل المحافظات التي تقل فيها نسبة الفقر وتتمثل في كل من محافظة (بغداد، كربلاء، النجف، كركوك) بنسبة فقر بلغت (١٣%، ١٢%، ١١%، ١٠%) لكل منهم على التوالي.

٥- الفئة الخامسة: تتراوح قيمة هذهِ الفئة بين (صفر-٦%) وتشمل المحافظات التي تقل فيها نسبة الفقر وتتمثل في محافظات اقليم كردستان (دهوك، اربيل، سليمانية) بنسبة فقر (٦%،٤%،٣%) لكل منهم على التوالي، إذ ان هناك تحسن في المستوى الاقتصادي في اقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٣ مقارنةٍ مع اجزاء العراق الاخرى وايضاً الوضع الامني المستقر في الاقليم فعلى سبيل المثال تظهر بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق بأن اقل من ١ بالمائة من السكان في الاقليم تعرضوا لحوادث عنف تتعلق بالامن مقارنةٍ مع ٦.٦ بالمائة على مستوى العراق (الفقر، صفحة ٢٢).

وفي الخريطة (٥) التي توضح نسب البطالة في محافظات العراق لسنة ٢٠٢١ يُلاحظ أنْ نسب البطالة تباينت بين الوحدات الادارية وقُسمت الخريطة الى فئات كالتالي:

١- الفئة الاولى: وتتراوح قيمة هذهِ الفئة بين (٢٢-٣٣%) وتشمل المحافظات التي ترتفع فيها نسبة البطالة بصورة كبيرة وتتمثل في كل من محافظة (نينوى، المثنى، ذي قار) بنسبة بطالة بلغت (٣٢.٨%، ٢٧.٣%، ٢٥.٨%) لكل منهم على التوالي.

٢- الفئة الثانية: وتتراوح قيمة هذهِ الفئة بين (١٦- ٢١%) وتشمل المحافظات التي ترتفع فيها ايضاً نسبة البطالة ولكن بنسبة اقل من الفئة الاولى وتتمثل في كل من محافظة (البصرة، الانبار، دهوك) بنسبة بطالة بلغت (٢١.٨%، ١٨.٢%، ١٦.٧%) لكل منهم على التوالي.

الفئة الثالثة: وتتراوح قيمة هذهِ الفئة بين (١١_١٥%) وتشمل المحافظات التي تكون فيها نسبة البطالة متوسطة وتتمثل في كل من محافظة (كركوك، البصرة، ميسان، بغداد، النجف، القادسية، صلاح الدين) بنسبة بطالة بلغت (١٥.٧%، ١٤.٩%، ١٣.٦%، ١٣.٥%، ١٢.١%، ١١.٩%، ١١.١%).

٤- الفئة الرابعة: وتراوحت قيمة هذهِ الفئة بين (٥_١٠%) وتشمل المحافظات التي تنخفض فيها نسبة البطالة وتتمثل في كل من محافظة (اربيل، كربلاء، ديالى، السليمانية، بابل) وبلغت نسبة البطالة فيها (٨.٨%، ٨.٣%، ٦.٩%، ٥.٧%، ٥.٥%) لكل منهم على التوالي، انانخفاض معدلات الفقر والبطالة في العراق يعود إلى توسع شبكة الرعاية الاجتماعية وتوفير السلال الغذائية (عاشور، ٢٠٢٤، الصفحات ٢-٤) .

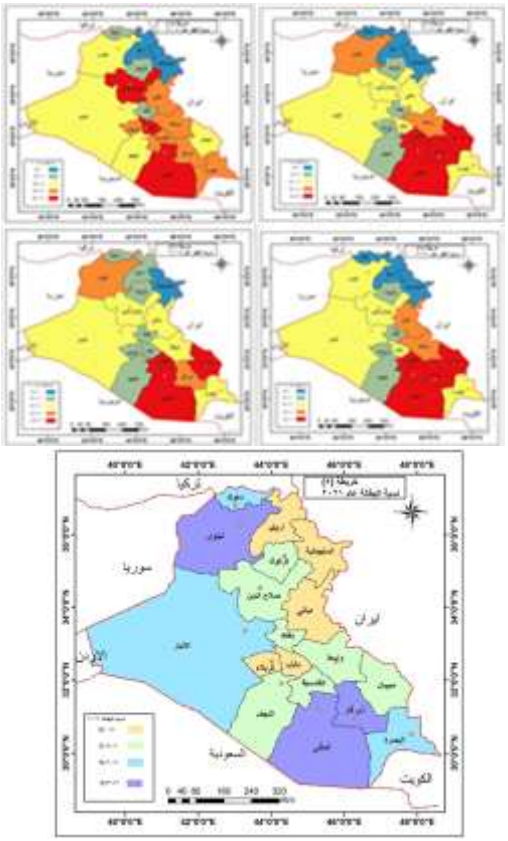

شكل (١) مستويات نسبة الفقر والبطالة ٢٠٠٧-٢٠٢١ في العراق

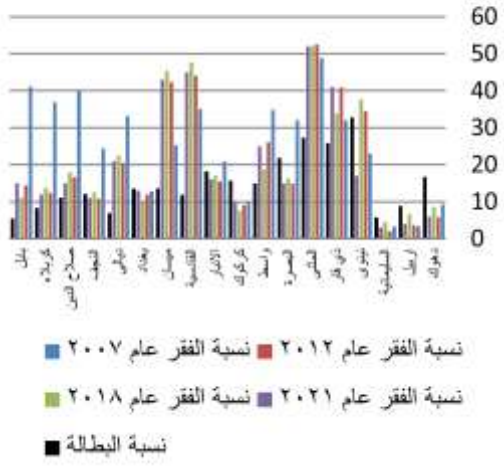

خامسا: الأثر الاجتماعي لسياسات الأمن الغذائي

أنْ للامن الغذائي ليس فقط تأثير اقتصادي بل يتعدى تأثيرهُ الى الجانب الاجتماعي، فعندما تتحقق السياسات الفعّالة في الأمن الغذائي، يؤدي ذلك إلى تحسين الصحة العامة وزيادة معدلات التعليم، إذ يستطيع المواطنون التركيز على التطوير الشخصي والمهني، بدلاً من القلق بشأن توافر الغذاء، ويسهم توفير الغذاء الكافي في تقليل النزاعات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار، وتؤدي السياسات الناجحة في الأمن الغذائي إلى تحسين نوعية حياة السكان وزيادة القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. و تحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق قدر مناسب من التوازن بين شرا ئح المجتمع المختلفة مثل إعانات الضمان الاجتماعي ومبالغ الإعانات لمواجهة غلاء المعيشة والإعانات لبعض الجمعيات التي تخدم المجتمع وتحقق له النفع العام، من خلال تحسين التغذية والمواد المقدمة في البطاقة التموينية للحفاظ على الامن الغذائي واستقرار الاسواق وبالخصوص بعد جاحئة كورنا وعلى الرغم من تقليل كمية السكر المقدمة من ٢كغم الى كيلو غرام واحد وحسب الجدول (٤) يُلاحظ اضافة كمية من الحمص و العدس وكذلك المعجون طماطة. (حسين، ٢٠٢٤، صفحة ٨٧).

جدول (٤) سلة السلع الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد عام ٢٠٢١

المواد الحصة التموينية						
الطحين اكغم	الرز اكغم	سكر اكغم	زيت الطعام التر	حمص اغم	عدس او فاصولا يا اغم	معجون طماطةاغم
٩	٣	١	١	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠

المصدر ١ وزارة التجارة العراقية، دائرة التخطيط والمتابعة

ولتحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع اتبعت الحكومة اضافة حصة للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية للتخفيف من الفقر بين تلك الشرائح وتتالف الحصة كما في جدول (٥) من كيلو من طحين الصفر وسكر وزيت وكذلك حليب وشاي وهذا يعكس دعم الدولة للمشمولين بشبكة الحماية والمساواة في الوصول إلى الموارد الغذائية وتحقيق مستوى الامن الغذائي.

جدول (٥) سلة السلع الغذائية المجهزة للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بعد عام ٢٠٢١

المواد الحصة للفرد الواحد المشمول				
الطحين صفراكغم	حليب كبار اغم	سكر اكغم	زيت الطعام التر	شايغم
١	٢٥٠	١	١	٢٠٠

المصدر ١ وزارة التجارة العراقية، دائرة التخطيط والمتابعة

وفي الجدول (٦) والشكل (٢) يُلاحظ أنْ هناك اختلاف في عدد السكان المستفيدين من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية حسب الجنس والاتجاهات الزمانية في العراق لسنة (٢٠١٦-٢٠٢٢) فبعد أنْ كان عدد المستفيدين من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية عام (٢٠١٦) بلغ (٩٠٥٧٧٣) مستفيد ومستفيدة وارتفع العدد ليصل الى (١٦١٧٢٥٧) مستفيد ومستفيدة سنة (٢٠٢٢) وشمل هذا الارتفاع أيضاً السكان حسب الجنس إذ بلغ عدد المستفيدين من الذكور سنة ٢٠١٦ (٤٩٢٢٠٢) مستفيد وفي سنة ٢٠٢٢ بلغ العدد (١١٥٩٣٥٢) مستفيد، أما بالنسبة للاناث فقد بلغ عدد المستفيدات من هذهِ الرواتب لسنة ٢٠١٦ (٤١٣٥٧١) مستفيدة ولسنة ٢٠٢٢ بلغ العدد (٤٥٧٩٠٥) مستفيدة.

جدول (٦)
عدد المستفيدين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية حسب الجنس للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٢

ت	السنة	الذكور	الاناث	المجموع
١	٢٠١٦	٤٩٢٢٠٢	٤١٣٥٧١	٩٠٥٧٧٣
٢	٢٠١٧	٦٩٠١٢٠	٤١٤٤٥٤	١١٠٤٥٧٤
٣	٢٠١٨	٧٠٤١٠٢	٤٣٨٢٨١	١١٤١٣٨٣
٤	٢٠١٩	٨٩٩٥٦٣	٤٣٦٩٤٣	١٣٣٦٥٠٦
٥	٢٠٢٠	٩٦٤٦٥٣	٤٢٥٢٦٣	١٣٨٩٩١٦
٦	٢٠٢١	٩٧٩٨٨٤	٤٢٥٤٩٢	١٤٠٥٣٧٦
٧	٢٠٢٢	١١٥٩٣٥٢	٤٥٧٩٠٥	١٦١٧٢٥٧

المصدر١ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية و التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣ وزارة التخطيط هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم احصاءات التنمية البشرية ، ص٨

المصدر: التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣ وزارة التخطيط هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم احصاءات التنمية البشرية ، ص٨.

ومن خلال متابعة مؤشرات التنمية الإجتماعية نجد مجموعة من مؤشرات التطور، فقد إستمر مؤشر المبالغ المصروفة لشبكة الرعاية الإجتماعية بالإرتفاع ليصل إلى(٣,٧ ترليون دينار) لعام ٢٠٢٢ بعدما كان (١,٩ ترليون دينار عام ٢٠١٨) . كما شهد عدد وحدات الرعاية الاجتماعية إنخفاضاً ملحوظاً من (٩٥ وحدة) رعاية عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٣٩وحدة رعاية للمدة) ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ من جانب آخر فقد سجل مؤشر عدد المستفيدين من رواتب شبكة الرعاية الإجتماعية إرتفاعاً ملحوظاً خلال سنوات الخطة إذ إرتفع من (١١٤١٣٨٣ مستفيدًا عام ٢٠١٨) ليصل

إلى (١٦١٧٢٥٧ مستفيدًا عام ٢٠٢٢). (التخطيط، خطة التنمية الوطنية ، ٢٠٢٤، صفحة ٣٨)

ومن اهم التحديات الاجتماعية التي تواجه الأمن الغذائي في العراق إذ يمر العراق بمرحلة انتقالية بالتحول من المساعدات الإنسانية البحتة إلى الحلول الدائمة، وذلك بعد مرور خمس سنوات على انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد تنظيم داعش في عام ٢٠١٧ فقد تحسن الوضع الإنساني في العراق بشكل كبير، مع انخفاض ملحوظ في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية من (١١) مليون شخص في عام ٢٠١٧ إلى (٢,٥) مليون شخص في عام ٢٠٢٢ . (العراق، ٢٠٢٣، صفحة ١٢) وكذلك التهديدات البيئية وتأثيرها على المجتمعات المهمشة.

التوصيات :

١- تحسين إنتاجية الزراعة: يجب تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية وتبني تقنيات زراعية حديثة لزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات الزراعية، يجب زيادة الدعم المالي والتقني للمزارعين الأصغر حجماً لضمان تعزيز الإنتاج والاكتفاء الذاتي وكذلك ضرورة زيادة الاستثمارات في البحوث الزراعية والتنمية المستدامة.

٢- تنويع مصادر الغذاء: من الضروري تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال تشجيع المجتمع المحلي وصغار المزارعين، يجب تنفيذ استراتيجيات لتشجيع استزراع محاصيل متنوعة لتقليل الاعتماد على مصادر وانواع معينة، والتركيز على تحسين نظم إدارة المياه والمواد الغذائية كجزء من استراتيجيات الأمن الغذائي.

٣- برامج الدعم الاجتماعي: يجب على الحكومة والجهات المختصة تنفيذ برامج دعم اجتماعي لمساعدة الأسر الأكثر فقراً في الحصول على المواد الغذائية الأساسية، وضع برامج لدعم الفئات الأكثر ضعفاً في الأوقات العصيبة قد يقلل من أثر الأزمات على الأمن الغذائي، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحسين الفعالية في تنفيذ الإستراتيجيات.

٤- التعاون الدولي: من المهم تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل الفاو ومنظمة الصحة العالمية لتحقيق سياسات أمن غذائي شاملة، يمكن للعراق الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال الأمن الغذائي والاستدامة من خلال الشراكات العالمية، ينبغي تعزيز التعاون لتحسين كفاءة الأنظمة الزراعية والإنتاجية.

٥- تعزيز التنسيق بين الوزارات ذات العلاقة ومن خلال زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في القطاع الزراعي. إعادة تشكيل السياسات الغذائية ينبغي على الحكومة تحديث سياساتها الغذائية والتركيز على إعادة هيكلة السياسات الغذائية اذ يجب أن تتبنى الحكومة سياسات أكثر شمولية بحيث تُراعي التحديات البيئية والاقتصادية.

٦- تصميم برامج تعليمية وتوعوية للمجتمعات المحلية. ينبغي توعية المجتمع بأهمية التغذية السليمة وأثرها على الصحة العامة، والتوعية بالممارسات الزراعية المستدامة وضرورة زيادة الوعي الغذائي بين المواطنين، خاصة الفئات الضعيفة، لتعزيز الاختيارات الغذائية الصحية وتحسين الحالة الغذائية.

٧- تعزيز الإنتاج المحلي: من خلال تحسين إدارة المياه وضع خطط استراتيجية لإدارة الموارد المائية بشكل أفضل لدعم الزراعة. يتطلب الأمر استثمارًا في البنية التحتية الزراعية، وتدريب الفلاحين على تقنيات الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية.

الخاتمة :

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في العراق جهوداً منسقة من جميع الجهات المعنية في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعتبر الاستثمار في الزراعة والغذاء أولوية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد. والتأكيد على أهمية تعزيز السياسات المنفذة لضمان الأمن الغذائي. والدعوة إلى مزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية حول أمن الغذاء في العراق.

إن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العراق تتطلب استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد عن طريق تطوير استراتيجيات فعالة، يمكن أن يحسن العراق من أمنه الغذائي وزيادة استقراره السياسي والاجتماعي. تتضح أهمية الأمن الغذائي كأحد أبرز الأولويات في العراق، إذ يمثل تحديًا يحتاج إلى استراتيجيات واضحة وشاملة، إن تحقيق الأمن الغذائي لا ينعكس فقط على الجانب الاقتصادي، بل يلعب دورًا حيويًا في تحسين الأوضاع الاجتماعية، من الضروري أن تستمر الحكومة والمجتمع المدني في التعاون لمواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة، يمكن القول إن سياسات الأمن الغذائي في العراق لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية إيجابية مهمة، مع ذلك، يجب على الحكومة والمجتمع الدولي العمل سويًا على التغلب على التحديات لتحقيق مستقبل أفضل للأمن الغذائي في العراق، يتطلب الأمر استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل تعزيز الإنتاج المحلي، تعزيز الاستدامة الزراعة، ومحاربة الفساد لتحقيق الأهداف المرجوة، نخلص إلى أن السياسات الغذائية في العراق بحاجة إلى تقييم شامل وتطوير فعال، من خلال تنفيذ التوصيات أعلاه، يمكن للعراق تحقيق الأمن الغذائي وتحسين رفاهية سكانه.

المصادر

Bank, W. (2002). *World Development Report.* Washington، .

Jonsen, M. W. (2005). *(Food Sovereignty : Towards Democracy in Localized Food system).* u k: ITDG،.

الاء عباس حسين. (٢٠٢٤). *دور برنامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .* كربلاء : جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد.

الاسكوا. (١٩٨٦). *تقرير عن برنامج الاسكوا في مجال الامن الغذائي.* نيويورك: الامم المتحدة.

الامم المتحدة– العراق. (٢٠٢٣). *تقرير النتائج السنوي للعراق.* – Iraq: United Nation.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (٢٠٢٢). *أوضاع الامن الغذائي العربي.* الخرطوم: جامعة الدول العربية.

برنامج الغذاء العالمي. (٢٠١٨). *المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق.* بغداد: الامم المتحدة.

بشرى رمضان ياسين. (٢٠١٤). تحديات ومعوقات تحقيق الأمن الغذائي في العراق وافاقه المستقبلية. *مجلة جامعة دهوك*، ٦٣٥–٦٤٩.

حسين عبد المجيد حميد الزهيري. (٢٠١٨). *الوزن الاستراتيجي لمحافظة ديالى في الأمن الغذائي العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية).* ديالى: جامعة ديالى قسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية.

حنان جميل عاشور. (٢٠٢٤). *موجز عن معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة في العراق .* بغداد: دائرة البحوث والدراسات النيابية، مجلس النواب العراقي.

زهير سعيد كعيد ابو غنيم. (٢٠٠١). مفهوم الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه. *مجلة الزراعة العراقية العدد ٤*، ١٠.

سلام منعم زامل الشمري. (٢٠٠٩). التنمية الزراعية و متطلبات الأمن الغذائي في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية المجلد ٣، العدد ١١*، ٦٥–٨١.

عباس غالي الحديثي. (٢٠١٨). السيادة الغذائية نحو نظام غذائي عالمي جديد. *مجلة مداه الاداب عدد خاص بالمؤتمرات*، ٥٥٧–٥٦٢.

عباس فاضل السعدي. (١٩٩٠). *الامن الغذائي في العراق الواقع والطموح.* بغداد: جامعة بغداد.

عبد الجبار خضر خبيت ،سعد أمحد النعيمي ،مزاحم ماهر علي. (٢٠٢٣). أهمية القطاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي يف العراق . *مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء*، ١–١٧.

علي محسن باقر. (٢٠٢٢). *مستوى الفقر في العراق في ضوء مسوحات وزارة التخطيط ٢٠١٢و٢٠١٨ .* بغداد: دائرة البحوث والدراسات النيابية مجلس النواب العراقي.

محمد حزام صالح بن صالح العماري. (٢٠٠٢). *التحليل الجغرافي للإمكانات المؤثرة في انتاج المحاصيل الحبوب وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية.* بغداد: جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد.

منظمة العمل الدولية. (بلا تاريخ). *الاستراتيجية الوطنية لمنع اللامساواة والحد منها في قطاع العمل في العراق ٢٠٢٤–٢٠٢٨ .*

منظمة الفاو. (٢٠١٨). *النظم الغذائية المستدامة.* g.fao.www: لجنة الزراعة.

ناصر عبد الناصر. (١٩٩٨). واقع الامن الغذائي العربي وافاق تطوره. *مجلة جامعة دمشق المجلد ١٤ العدد ٢*، ١٦١.

وزارة التخطيط. (٢٠١٨). *خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢ .* بغداد: وزارة التخطيط العراقية https://faolex.fao.org/docs/pdf/irq214656.pdf .

وزارة التخطيط. (٢٠٢٤). *خطة التنمية الوطنية .* بغداد: وزارة التخطيط العراقية